

كيف تؤثر الأزمة المالية على البلدان النامية؟

ديانا الأركون، وحدة الحد من الفقر، مكتب سياسات التنمية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛
ستيفاني جريفيت جونز، جامعة كولومبيا،
خوسيه أنطونيو أوكامبو، وجامعة كولومبيا

على البلدان التي تعتمد عليها إلى حد كبير. على سبيل المثال، تمثل التحويلات المالية من العاملين بالخارج 45% من الناتج المحلي الإجمالي في طاجيكستان. وتعتمد جويانا على التحويلات المالية بنسبة تبلغ ربع دخلها (أنظر الجدول).

التحويلات المالية من العاملين بالخارج نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	
طاجيكستان	45
مولدوفا	38
تونجا	35
ليستو	29
هندوراس	25
لبنان	24
جويانا	24
المصدر: World Bank (2009)	

ما الذي ينبغي عمله للتخفيف من أثر الأزمة؟ في معظم البلدان النامية البلدان، تحسنت مؤشرات الاقتصاد الكلي، بما في ذلك تراكم الاحتياطيات، في السنوات الخمس الماضية. وتلك البلدان في وضع أفضل بكثير لتبني سياسات مالية ونقدية توسعية، وبصورة أساسية، الاستثمارات في البنية التحتية، والإفناق الاجتماعي على التغذية، والتعليم الأساسي

والرعاية الصحية. وهناك أيضا فرصة لتوسيع الصادرات غير التقليدية من خلال مزيج من سياسات سعر الصرف والحوافز القطاعية.

هناك حاجة أيضا عمل دولي منسق. وينبغي بناء نظام مالي جديد يقوم على مبادئ واسعة: الحاجة إلى إدماج آليات لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية من أجل الصحيح طبيعة الإزدهار والكساد في الأسواق المالية؛ ووضع قواعد تنظيم فعالة يكون بموجبها مجال القائم بالتنظيم هو نفس مجال السوق الذي يتم التنظيم له، وبحيث تكون قواعد التنظيم ذات طابع عالمي.

هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في ثلاث مجالات. الأول هو إنشاء عملة احتياط هادفة وعالمية حقا مع توسع كبير في الموارد اللازمة لتوفير السيولة إلى البلدان النامية لمواجهة تقلبات الدورة الاقتصادية. الثاني، مع إعطاء صوت أكبر للبلدان النامية، يمكن لصندوق النقد الدولي أن يكون مفيدا في تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي العالمي. ثالثا، أن يأتي الإقراض من صندوق النقد الدولي بدون شروط مرهقة للغاية كما كان في الماضي. يجب أن يوفر تسهيلات تُصرف على وجه السرعة للبلدان ذات السياسات الاقتصادية القوية لكي تواجه مشاكل السيولة المؤقتة.

المراجع:

Griffith-Jones, Stephany and José Antonio Ocampo (2009). 'The Financial Crisis and its Impact on Developing Countries', International Policy Centre for Inclusive Growth Working Paper 53. Brasilia, IPC-IG.
World Bank (2009). 'Swimming against the Tide: How Developing Countries are Coping with the Global Crisis'. Paper prepared for the G-20 Finance Ministers and Central Bank

الاقتصاد العالمي واقع في أزمة نتيجة لعدم كفاية التنظيم والإشراف على المصارف والأسواق المالية. فالتنظيم والإشراف الحصريين للذات تُوصى بهما البلدان النامية تم تجاهلهما إلى حد كبير في البلدان المتقدمة. بيد أنه لا يوجد بلد لم ينجو من عواقب الإنكماش الاقتصادي. وتأثير ذلك على البلدان النامية هو أكبر بكثير.

وقد نتجت الأزمة بسبب تحرك عوامل ثلاثة في عكس الإتجاه الذي دفع إلى الإزدهار الاقتصادي في الفترة 2003-2007. فقد شهدت هذه الفترة مستويات غير مسبوقة من التمويل (تدفقات خاصة إلى بعض البلدان ومساعدات تنمية خارجية لدول أخرى)، وارتفاع في أسعار السلع الأولية، وتدفقات كبيرة من التحويلات العاملين بالخارج. وإستمرار إنخفاض تدفقات رؤوس الأموال والصادرات بضرر البلدان النامية، على الرغم من الإلتزام بأطر صارمة في سياسات الاقتصاد الكلي.

وبالنسبة لبعض البلدان النامية، يسمح تراكم الاحتياطيات الدولية وإنخفاض مستويات الديون الخارجية بتوفير حماية لها ضد التدهور السريع في تدفقات رأس المال. ولكن إنكماش الائتمان، وارتفاع تكلفته وتقلب العائد في محفظة الإستثمارات المالية، أدى بالفعل إلى تقلص التدفقات المالية. فقد إنخفض الإقراض المصرفي إلى الأسواق الناشئة من ذروة قدرها 410 مليار دولار أمريكي في عام 2007 إلى 167 مليار دولار أمريكي في عام 2008. ومن المتوقع أن ينخفض إلى 0 مليار دولار أمريكي في عام 2009 (جريفيت-جونز وأوكامبو، 2009).

وإنخفاض أحجام التبادل التجاري هو القناة الرئيسية لانتقال أثر الأزمة لمصدري السلع المصنعة ومصدري الخدمات (بما في ذلك السياحة). وسوف يؤثر تقلب أسعار السلع الأولية أيضا على الدول المصدرة لتلك السلع. ففي بلدان مثل الكونغو وغينيا الإستوائية والغابون ونيجيريا، يوفر النفط أكثر من 50% من إيرادات الحكومة من الصادرات السلعية. وفي ساجل العاج وغينيا، يمثل كل من الكاكاو والمعادن خمس الإيرادات. ويوفر كل من القطن وصادرات الألومنيوم خمس إيرادات الضرائب في طاجيكستان. وفي ترينيداد وتوباغو، وبوليفيا، تمثل السلع الأولية 22% و 12% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي. ولا تزال الأفاق المستقبلية لأسعار السلع الأولية ضعيفة. فتشير تقديرات حديثة أجراها البنك الدولي إلى توقع إنخفاض بنسبة 25% في أسعار الطاقة في عام 2009 وإنخفاض بنسبة 23% في أسعار السلع الأخرى غير الطاقة (البنك الدولي، 2009).

وكثيرا ما توفر تحويلات العاملين بالخارج شبكة أمان في البلدان المتلقية لتلك التحويلات، حيث يساعد الدخل من العمالة المهاجرة على تحقيق إستقرار مستويات الإستهلاك عندما يوجد إنكماش في الإقتصادات المتلقية. ولكن إنخفضت التحويلات المالية من العاملين بالخارج منذ عام 2008 في حدود 1% إلى -6%. وسيكون لتراجع تلك التحويلات المالية أثر مدمر